اذافسر قوله بنفسه بقولنا اي من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي
اي من غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور على أن لك ان ترفع
الدور ولو صرح بالموضوع في التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بان يراد
به ذات الموضوع لا مع الوصف بالوضع نظير ما قالوه في تعريف العلم بانه
معرفة المعلوم اهـ وكتب على قوله لانه يوجب الدور ما نصه ويمكن
تعيين المعنى الاصلي بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة فلا يرد
انه لا يمكن تعيين الاصلي الا بالموضوع له فيمنع الدور كما ذكره السيد
وكذا حصر القرينة في اللفظي اي الذي هو مقتضى قولكم من غير
قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية فانه يقتضي ان قرينة المجاز
دائما لفظية وهو باطل ويقتضي ايضا ان قرينة الكناية دائما معنوية
وهو ايضا باطل كما في الفنري فانها ايضا حقيقة لاستعمالها في الموضوع
له لان الكناية اي عند المص والقول اي قائلها معتاد الصيمري ومن
تبعه في جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلي ما نصه لا يشترط مناسبة
اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمري حيث اثبتها بين كل لفظ ومعناه
قال والا فلم اختص به فقيل بمعنى انها حاملة على الوضع على وفقها
فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى انها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا
يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما في القافة ويعرفه
غيره منه قال القرافي حكي ان بعضهم يدعي انه يعلم المسميات من الاسماء
فقيل له ما مسمى اذغاغ وهو من لغة البربر فقال اجد فيه
يبسا شديدا واراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهاني والثاني
هو الصحيح عن عباد اهـ فانت تراه كيف نقل الاصفهاني تصحيح القول
الثاني عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكي الآتي وكتب ايضا قوله
والقول الخ قال في الاطول لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على
معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وبيانه ما ذهب
اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه ينفي الوضع
بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تعبير الحاصر عقبه بقوله
والقول الخ فقول الشارح اي في المطول هذا ابتدا بحث ليس بذاك اهـ لذاته

اي لا لوصفه

اي لا لوصفه له اذ لا وضع كدلالته على اللافظ جعل دلالة اللفظ
على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لو حوجها لانفك
عنه الدلالة وكانه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة
ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اهـ اطول لوجب انه
لا تختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم الخ عبارة المطول ولوجب ان
ان يفهم الخ قال الفنري الظاهر ان كلا منها وجه مستقل ففي الوجه الاول
بحث لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون
بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب
وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فممنوع لجواز ان يكون
تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد به لا يجوز ان تتعدد
اللغات الخ بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجواز
ان يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا
فلا بد من تصويره اهـ قال سم يمكن ان يصور بان المراد عدم اختلاف
اللغات بحيث يختص اهل كل لغة بمعرفتها ويفارق ما بعده بانه بالنسبة
للغة الواحدة وكانه ترقى عن هذا فكانه قال لوجب ان لا يختص اهل كل
لغة بمعرفتها بل ولوجب ان يعرف كل احد جميع الفاظ لغته مع انه ليس
كذلك فليتأمل اهـ وعدم اعادة اللام هنا في قوله وان يفهم الخ دون
بقية المعطوفات يشعر بان قوله وان يفهم الخ من تتمة ما قبله فهو تفسير
له فلا اعتراض اصلا وان يفهم كل ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له
لا فظا اهـ مطول وكتب ايضا قوله وان يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم
لعدم تنبهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم الوضع على القول به
ولا مانع ان يجعل الخ هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث لان الدلالة
الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم
كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك
قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم
امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي
اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)